منهج الإمام العز بن عبد السلام في تقدير محذوفات القرآن

وعرض أدلتها من خلال كتاب

" الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز "

" قراءة وتحليل "

إعداد الدكتور

حامد على أبو صعيليك

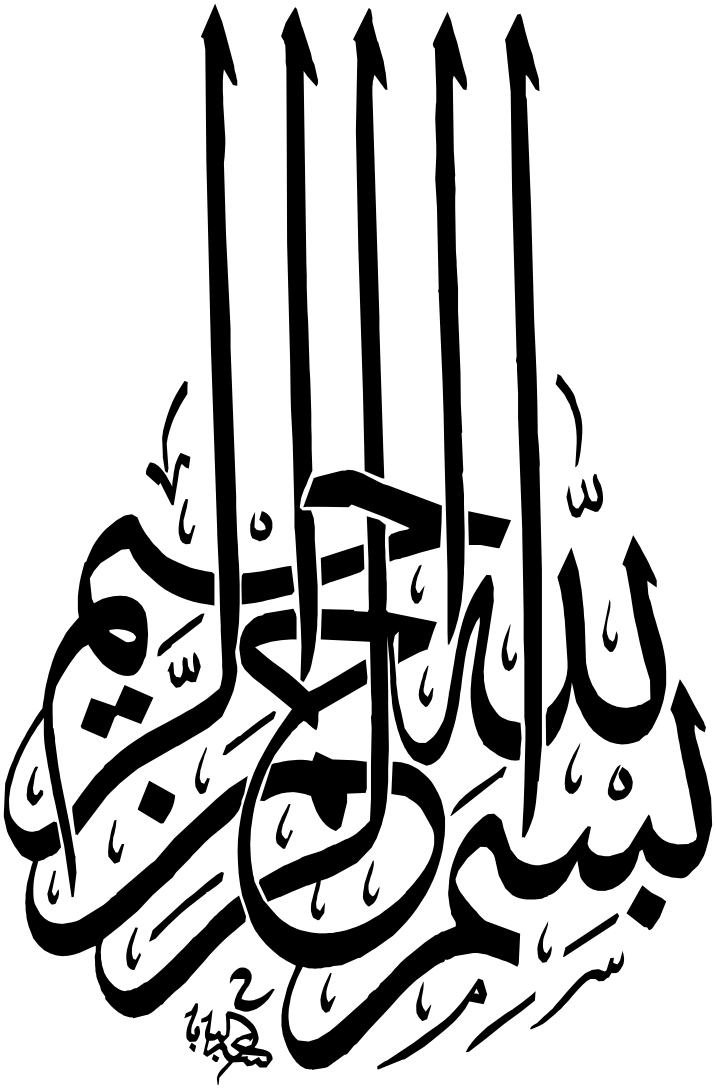

منهج الإمام العز بن عبد السلام [1] في تقدير محذوفات القرآن وعرض أدلتها من خلال كتاب" الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز"

" قراءة وتحليل "

(١) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ، مغربي الأصل. ولد في دمشق، عام ٥٧٧ هـ، وعاش فيها وبرز في الدعوة والفقه، وقد نشأ في دمشق في كنف أسرة متدينة فقيرة مغمورة، وابتدأ العلم في سنّ متأخرة نسبياً ،. وجمع العزّ في تحصيله بين العلوم الشرعية و برز أيضا في اللغة والنحو والبلاغة وعلم الخلاف.، وقد رحل إلى بغداد عام ٥٩٧ هـ وأقام بها أشهراً، ثم عاد إلى دمشق. توفي العزّ بن عبد السلام في عام ١٢٦٢م في مصر

ترك العزّ تراثاً علمياً ضخماً في علوم التفسير والحديث والسيرة والعقيدة والفقه وأصول الفقه، وكتباً في الزهد والتصوف، منها:

- الفوائد في اختصار المقاصد.
- تفسير العز بن عبد السلام (تفسير القرآن).
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام..
- الإمام في بيان أدلة الأحكام..
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز.، ينظر : ظبقات الشافعية : ٢٠٩/٨ ، والبداية والنهاية: ١٣ / ١٩٩.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في بعض جوانب التفكير اللغوي عند العز بن عبد السلام ، من خلال كتاب " الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز " وذلك بتسليط الضوء على منهجه المتبع في استقراء محذوف القرآن ، ومن ثمّ تقديره ، مع بيان أدلة الحذف والتقدير، وطريقته في عرض الشواهد القرآنية ، وبيان موقفه من الحذف والتقدير معا ، لإبراز شخصيته العلمية من جهة، وإظهار قيمة ما قدمه من آراء في بعض مواضيع هذا الباب من عناية بالمعنى والبلاغة والسياق وظروف المقام، فتجلى الانسجام بين النظرية والتطبيق من جهة ، وبين المبنى والمعنى من جهة أخرى في ما قدمه من خدمة وتجلية للنص القرآني .

مدخـل

تتكـئ بنيـة التراكيـب العربيـة علـى أركـان استنبطها النحـاة من كـلام العرب فـي ثنايا استكناههم التحليلي للجمل والأساليب اللغويـة ، إذ يقتضـي التحليـل التركيبـي تحديـد هـذه الأركـان حتـى يستوي المنهج النحوي ضبطا واضطرادا .

ولئن كـان الأصـل فـي أركـان الجملـة العربيـة الـذكر ، فقد دلّ ما ذُكر في بعض الجمل على ما حُذف من غيرها.

ولـئن كـان اكتمـال كل أجزاء التركيـب ذكرا هو الأصـل ؛ فإن غيابه وحذفه عدول عن الأصل ، يقتضى تجلية ما غاب من بنـىً ، ومن ثم تقديرها لتكتمل عناصر الجملـة المكونـة لها ، بيد أن هذا الاستثناء العدولي لم يكن ذا حضور عرضي في البنيات اللغوية العربية ، إذ شغل مساحة عريضة تفوق أو تكاد ما تذكره العرب من أركان تامة لتراكيبها .

ولم يكن العدول إلى الحذف وإسقاط بعض التركيب بمنأى عن تأملات النحاة ، فقد التفتوا لـه منذ بواكير دراستهم ، وأدركوا أن ثمـة غايـة فـي بـاطن المتكلم يعدل إليها، فشرعوا يقدرون مـا

غاب من عناصر حتى يتسق النطق وتتضح الغاية ، فنصب " خيرا " في قول الله : ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾(النساء:١٧١) على إضمار الفعل المتروك إظهاره إذا كنت تأمر ... وإنَّما نصبتَ خيراً لك وأَوسَعَ لك ؛ لأنَّك حين قلت انْتَه فأنت تريد أن تخْرِجَه من أَمْرٍ وتُدخِلَه فى آخرَ " في ما يراه سيبويه[١] .

وبغية سلامة المنهج واضطراده ، فقد اشترطوا لتحديد المحذوف وتقديره الأدلة والقرائن ، فجعلوا الظاهر دليلا على المحذوف ، ففي قول الله :﴿ فَمَنْ يَنْصُرِنِي مِنَ اللَّهِ ﴾ (هود:٦٣)، قال الفراء : "يريد: مَن يمنعنى من عذاب الله. بدليل ظهور معناه فى قول الله :﴿ فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا ﴾ (غافر:٢٩)،.[٢] " فقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة . وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه . وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته "[٣] .

(١) الكتاب ،سيبويه ، ٢٨٣/١.
(٢) معاني القرآن ، الفراء ،٣ / ١٥٧.
(٣) الخصائص ، ابن جني ،٣٦٠/٢

ولاستجلاء ما يحف بالتقدير من خطورة نذكر طرفا مما يذكره المفسرون[1] في معنى " يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ " في قوله تعالى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ (البقرة: ٢١٠)،

يقول الطبري : " ثم اختلف في صفة إتيان الرب تبارك وتعالى الذي ذكره في قوله:﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله﴾ (البقرة: ٢١٠) ، فقال بعضهم: لا صفة لذلك غير الذي وصَف به نفسه عز وجل من المجيء والإتيان والنزول، وغيرُ جائز تكلُّف القول في ذلك لأحد إلا بخبر من الله جل جلاله، أو من رسول مرسل.." [2]

وقال آخرون: إتيانه عز وجل، نظيرُ ما يعرف من مجيء الجائي من موضع إلى موضع، وانتقاله من مكان إلى مكان،وقال آخرون: معنى قوله :﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله﴾ ، يعني به: هل ينظرون إلا أن يأتيهم أمرُ الله، وقال آخرون: بل معنى ذلك: هل ينظرون إلا أن يأتيهم ثوابه وحسابه وعذابه.." [3].

---

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ، الطبري ،٤ / ٢٦٥.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن ، الطبري ،٤ / ٢٦٥.

(٣) المصدر السابق .

ونقل النحاس عن مجاهد قوله : " إن الله يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام وقيل هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله بما وعدهم من الحسنات والعذاب فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا أي بخذلانه إياهم "[١] ، وقال الأخفش:" أن يأتيهم الله يعني أمره؛ لان الله تعالى لا يزول.." [٢] ."وفي الكشاف[٣] : " إتيان الله إتيان أمره وبأسه كقوله ﴿أو يأتي أمر ربك﴾ (النحل:٣٣)، ويجوز أن يكون المأتي به محذوفا بمعنى أن يأتيهم الله ببأسه أو بنقمته.."

وقد تلقف البلاغيون "شجاعة العربية هذه " ؛ وأولوها عنايتهم بعد أن وجدوا فيها تحفيزا للحضور الذهني ، للمتلقي إذ عد الحذف مخالفا لعملية التوقع التي يتوافر عليها الذكر الذي يعد إسقاطا لظاهرة مألوفة في الاستعمال الاعتيادي ولكنه في سياقات معينة هو الارتقاء بعينه"[٤] "..ولذا قال الجرجاني : فإنَّك

(١) معاني القرآن ، النحاس ،١٥١/١.
(٢) معاني القرآن ، الأخفش ،١٣٦/١ .
(٣) الكشاف ، ٢٨١/١.
(٤) ينظر : الحذف والتقدير في الوجيز في تفسير القرآن العزيز :١

ترى به ترك الذِكْر أفصحَ من الذكر والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة وتجدُك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطِقْ وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِن .."[١]

وعد العلوي " مدار الإيجاز على الحذف ؛ لأن موضوعه على الاختصار ، وذلك إنما يكون بحذف ما لا يخل بالمعنى ولا ينقص من البلاغة بل أقول : لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام من علو بلاغته.."[٢]

بيد أن الحذف عدول عن هذا الأصل ينتج معاني نحوية جمة؛ لأنه على زعم بعضهم " ليس صفة للدال وإنما صفة لمن يقوم بفعل الحذف وهو المتكلم ، ثم تحول هذا الحذف من كسر لمألوف الكلام إلى وعي لغوي يرتقي باللغة من وظيفة الاتصال إلى وظيفة الإبداع الجمالي[٣]

ولا يكاد العز بن عبد السلام يغاير سابقيه في دراسة الحذف ، جاعلا من الفكرة التي ضمنها عنوان كتابه " الإشارة إلى الإيجاز " مرتكزه في هذا الشأن ، إذ يرى أن " الاختصار:

(١) دلائل الإعجاز ، الجرجاني ، ١٤٦

(٢) الطراز : ٩٢/٢

(٣) البلاغة العربية قراءة أخرى ، محمد عبد المطلب : ٢١٦.

هو الاقتصار على ما يدل على الغرض مع حذف أو إضمار"[1]، ولا سلامة للحذف بغير دليل ؛ لأن العرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ؛ وعلة ذلك – كما هو معلوم– " لأن حذف ما لا دلالة عليه مناف لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام" ، وغاية الحذف تقليل الكلام وتقريب معانيه من الأفهام "[2]

والمتأمل في كتاب الإيجاز يلحظ أنه قد أتى على جل شواهد الحذف في كتاب الله ، بما لم يُسبق إليه ، في دراسة استقرائية تشمل مواطنه ومساءله بأسلوب موجز ، غير مخلّ، وإذا كان العز قد جمع فأحاط ، وحللّ فجلّى ، فإنه يكشف لنا عن إحاطة شاملة بالموضوع وإلمام تام بمضمون ما يطرح ، والذي يتتبع منهجه في دراسة محذوف القرآن وتقديره يمكنه ملاحظة الأمور الآتية :

أولا : يلاحظ أن العز بن عبد السلام اختط إطارا عاما في منهج عرض الشواهد ؛ فهو يورد الآية القرآنية ، ثمّ يتبعها بتقدير المحذوف في الغالب ، من مثل قول الله : ﴿ **حرمنا عليهم طيبات**

(١) الإيجاز : ٣

(٢) المصدر السابق.

أحلت لهم ﴾(النساء:١٦)، قال : أي ؛ حرمنا عليهم " أكل طيبات " أو " تناول طيبات " أحل لهم أكلها أو تناولها[١] " ومثله في قول الله : ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾ (الأعراف: ١٥٧) ، يقول :" تقديره : ويحرم عليهم " أكل الخبائث " أو " تناول الخبائث" كالميتة والدم وما ذكر بعدهما[٢].

ثانيا : لا يكتفي العز بن عبد السلام في مواطن كثيرة بتقدير محذوف واحد، وإنما تتنوع تقديراته للمحذوف وفق ما يتطلبه السياق، ففي قوله تعالى: ﴿ **وجاء ربك** ﴾ (الفجر:٢٢)، قدّر : وجاء " **أمر** ربك أو **عذاب** ربك أو **بأس** ربك "[٣] ، ومثله في قول الله – عز وجل – : "﴿ **واتقوا ربكم** ﴾ ؛ أي اتقوا عذاب ربكم ، أو معصية ربكم ، أو مخالفة ربكم[٤] . وقد حرص الإمام على التزام هذا النهج في شواهد كثيرة ؛ رغبة منه في اختيار المحذوف المطابق للمعنى .

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق:٤

(٤) الإيجاز : ٤

ثالثا : تظهر بجلاء ترجيحاته واختياراته في تفضيل محذوف على آخر ، كمثل قول الله : ﴿وأنعام حُرِّمت ظهورها ﴾ (**الأنعام:١٣٨**)" ، قال : " فيحتمل حرم **ركوب** ظهورها " ، و" يحتمل حرمت **منافع** ظهورها" ويرجح ابن عبد السلام بين المحذوفات في التقدير، فيختار ما يناسب ما هو أقرب إلى موافقة المعنى ، فيقول و" يحتمل حرمت منافع ظهورها ،وهو أولى ؛ لأنهم حرموا ركوبها وتحميلها"[١].

يقول الطبري:" وحرّم هؤلاء الجهلة من المشركين ظهورَ بعض أنعامهم، فلا يركبون ظهورها، وهم ينتفعون برِسْلِها ونِتَاجها وسائر الأشياء منها غير ظهورها للركوب "[٢] ومثل ذلك تقدير (حرمة الكعبة) في قول الله عز وجل: ﴿ **جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس**﴾ (المائدة:٩٧) ، قال :" قدر أبو علي " نصب الكعبة " ، وقدر بعضهم " حرمة الكعبة " ، إلا أنه يرجح (حرمة الكعبة) بقوله : " وهو أولى من تقدير أبي علي ، وعلة ذلك عنده : " لأن

(١) المصدر السابق :٣

(٢) جامع البيان ، الطبري : ١٢/١٤٤.

تقدير الحرمة في الهدي والقلائد والشهر الحرام لا شك في فصاحته ، وتقدير " النصب " فيها بعيد من الفصاحة"(١).

رابعا : بيان علة التقدير ، إذ لم يكتف الإمام بتقدير المحذوف وحده ، وإنما يتبعه بإيضاح العلة المسوغة لما ذهب إليه في غير موضع، كما في قول الله: " ﴿حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ﴾ (النساء:١٦٠)، قال: " حرمنا عليهم أكل طيبات " ، أو " تناول طيبات " أحل لهم أكلها أو تناولها ، إلا أنه يرى أن تقدير " التناول " أولى من تقدير " الأكل " يقول : " وتقدير التناول أولى ؛ ليدخل فيه شرب ألبان الإبل ؛ فإنها من جملة ما حُرّم عليهم.".

ومن شواهد التقدير التي علل لها ، قول الله :﴿ وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا ﴾ (الإسراء:٣٤) ، وقول الله : ﴿ وأوفوا بعهد الله ﴾ (النحل:٩١)، قال : " أي بمقتضى العقود وبمقتضى عهد لله " ، ثم يعلق على ذلك بالقول :" لأن العقد والعهد قولان قد دخلا في الوجود وانقضيا ، فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء ، وإنما النقض والوفاء لمقتضاهما وما يترتب عليهما من أحكامهما، وكذلك نكثهما إنما هو نكث لمقتضاهما"(٢).

---

(١) الإشارة :٤

(٢) الإشارة : ٤ ، وينظر : الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي :١٩٥/٣.

ولم يكتف الإمام بذكر موطن الحذف وتقدير المحذوف فحسب ؛ بل نجده يعرض لما يعتري الحذف من قيم معنوية دلالية ، وليس أدل على هذا من قوله : " كمثل حذف المضافات وما يعتري حذفها من قيم دلالية كنسبة التحليل والتحريم والكراهة والإيجاب والاستحباب إلى الأعيان ، فهذا من مجاز الحذف إذ لا يُتصور تعلق الطلب بالأجرام وإنما يطلب أفعل يتعلق بها، فتحريم الميتة تحريم لأكلها وتحريم الخمر تحريم لشربها وتحريم الحرير تحريم لاستعماله وكذلك تحريم أواني الذهب والفضة_[١].

ومثل ذلك إذا قال قائل "آجرتك الدار والثوب والقدوم والمنشار والقوس " ، ولم يذكر منفعة ؛ فإنه يتبادر إلى الأفهام من أجارة الدار " السكنى" ومن أجارة الثوب " اللبس" ومن أجارة القدوم " النجارة به " ومن أجارة المنشار النشر ومن أجارة القوس الرمي ، ولا تحمل الإجارة على منفعة أخرى[٢] دون المنفعة المعينة... ولو قال :" آجرتك الدابة " لم تصح الإجارة ؛لإجمال الانتفاع المقصود بالعقد ؛ فإنها تصلح للركوب والتحميل ثم

(١) الإشارة : ٢

(٢) الإشارة : ٣

يختلف التحميل باختلاف الأجناس المحمولة وكذلك يختلف الركاب بالثقل والخفة ولا بد من تعيين الغرض المقصود بالعقد[١].

سادسا : الاستدلال بالأحاديث الشريفة ، كما في قوله ﷺ :" لا تحل الصدقة لمحمدٍ ولا لآل محمدٍ " وفي قوله ﷺ: " لا تحل الصدقة لغني " قال الإمام : تقديره فيهما : لا يحل أخذ الصدقة أو تناول الصدقة "[٢]، وكذلك قوله (ﷺ)حكاية عن ربه :" " أين المتحابون بجلالي "[٣] أي بمعرفة جلالي ومنه قوله (ﷺ):" لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله مالا "[٤] وتقديره لا حسد إلا في (خصلتين) اثنتين.

ومنه قوله (ﷺ) حكاية عن ربه[٥] " مرضت فلم تعدني واستطعمتك فلم تطعمني واستسقيتك فلم تسقني " قال : فيحتمل على حذف المضاف تقديره مرض عبدي فلم تعده ، وأستطعمك عبدي فلم تطعمه واستسقاك عبدي فلم تسقه " فلما حذف المضاف الذي هو العبد انقلب الضمير الذي هو الياء المجرورة

(١) الإشارة : ٤

(٢) الإشارة :٣

(٣) والحديث في مسند أحمد بن حنبل ، ٣٣٧/٢ بإسناد صحيح .

(٤) صحيح البخاري ، ٢٧٣٧/٢

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم : ١٣٥/١٦.

تاء مرفوعة بالفاعلية التي كان يستحقها العبد ويدل على هذا أن الملوم لما قيل له " استطعمتك فلم تطعمني قال استبعادا لذلك وتعجبا منه لمّا لم يتفطن إلى حذف المضاف وإرادة الرب " كيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ حملا للكلام على ظاهره فأظهر الرب سبحانه وتعالى مراده من تأويل كلامه فقال :" مرض عبدي فلم تعده واستطعمك عبدي فلم تطعمه واستسقاك عبدي فلم تسقه "(١)

وعلى هدى هذه الملاحظات ، سنستعرض طرفا من منهجه في ما يأتي:

(١) الإشارة ٧.

أولا : منهجه في تقدير المحذوفات .

١- التقدير بدلالة المذكور :

كثيرا ما يعتمد التقدير على النظير ، فيفسر المذكور محذوفا ، واتباعا لهذا المنهج جعل العز بن عبد السلام النظائر السياقية أساسا في منهج تقديره لمحذوفات القرآن ، يلجأ إليه كلما تطلب السياق ذلك ؛ إذ يعتمد كثيرا في تقدير استنباط المحذوف على ما ورد نظيره في كتاب الله ، ومن شواهد هذا النمط :

تقدير لفظ (إتباع) في قول الله – عز وجلّ – : ﴿ **إني تركت ملة قوم**﴾ (يوسف :٣٧) ،؛ أي : " تركت إتباع ملة قوم ، بدليل مقابلته بقول الله : ﴿ **واتبعت ملة آبائي** ﴾ (يوسف:٣٨) ، ومنه كذلك في قول الله : ﴿ **لمن كان يرجو الله** ﴾ (**الأحزاب :٢١**) قال : أي يرجو " ثواب الله " أو " رحمة الله " ، بدليل ظهور هذين المضافين في قوله تعالى : ﴿**ويرجون رحمته ويخافون عذابه** ﴾ (الإسراء :٥٧) ، ومن تعليلاته لهذا التقدير قوله : " وإنما وجب تقدير ذلك؛ لأن الرجاء توقع حصول الخير، والخوف توقع حصول الشر ، ولا يتعلق شيء من ذلك التوقع بذات الله ولا

بصفاته بخلاف تعلق التكبير والتعظيم والمهابة والإجلال بذات الله وصفاته" [1] .

ولتأكيد هذا المنهج يقول : " فتقدير ما ظهر في القرآن أولى في بابه من كل تقدير، كقول الله : ﴿ حتى تأتيهم البينة رسول من الله ﴾ **(البينة:١)**، فمراده رسول من عند الله ؛ لظهور نظيره في قول الله : ﴿ ولما جاءهم رسول من عند الله ﴾ **(البقرة:١٠١)** ،وكذلك قول الله : ﴿ ما أصابك من حسنة فمن الله﴾ **(النساء:٧٩)** أي ؛ من عند الله ﴿ وما أصابك من سيئة فمن نفسك ﴾ **(النساء:٧٩)** ، تقديره فمن عند نفسك ؛ لأنه قد ظهر في قوله تعالى : ﴿ وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله ﴾ **(النساء:٧٨)**[2].

وكقول الله : ﴿ **ووهبنا له أهله ومثلهم معهم رحمة منا** ﴾ **(ص:٤٣)** تقديره: (رحمة من عندنا) ؛ لأنه قد ظهر في سورة الأنبياء قوله﴿**رحمة من عندنا وذكرى للعابدين** ﴾ **(الأنبياء :٨٤)** ومنه : ﴿ **فمن ينصرني من الله إن عصيته** ﴾ **(هود:٦٣)**

---

(١) الإشارة :٦.

(٢) الإشارة :٩.

تقديره : " فمن يمنعني من بأس الله إن عصيته ؛ لأنه قد ظهر في قول الله " ﴿فمن ينصرنا من بأس الله إن جاءنا﴾ **(غافر: ٢٩)**[١].

ويشيع مثل هذا النموذج في كتاب الله ؛ لأن ثبوت أحد اللفظين في آية، يبين المراد من نظيره في الآية الأخرى أو يثير معنى غيره ، إذ تتعدد احتمالات التقدير بتعدد النظائر في النص القرآني ، ففي قول الله : ﴿ كالذين من قبلكم﴾ **(التوبة :٦٩)** ، يحتمل كالذين كانوا من قبلكم بدليل نظيره في قول الله : ﴿ أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم﴾ (غافر :٢١)، ويحتمل كالذين خلوا من قبلكم بدليل قوله : ﴿ ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ﴾ (البقرة :٢١٤)[٢].

وربما اقتضى تعدد المعنى من خلال معطيات السياق اللغوي تعدداً في التقدير، ولهذا يرى أن ترجيح أحد هذين المضافين ونحوهما موقوف على توفيق الله لمن ألهمه الله رشده ويسر له فهم كتابه ومعرفة خطابه "[٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق:١٠.

(٣) المصدر السابق:١٠.

ومن أبرز سمات منهجه في كتاب الإشارة إلى الإيجاز الاستدلال على المحذوف بنظيره في الكلام الفصيح ،إذ استدل على التقدير في قول النبي حكاية عن ربه :" من ابتليته بحبيبتيه فصبر فله الجنة " ، بتقدير : " فقد حبيبتيه " أو " أخذ حبيبتيه "[1] استئناسا بذكر نظيرها في قول الله : ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ﴾ (الأنعام :٤٦).

٢- **التقدير حملا على المعنى** .

يلاحظ أن ٱلإمام[2] يلجأ إلى تقدير بعض محذوفات القرآن اعتمادا على المعنى تارة ، واعتمادا على اللفظ أخرى ، يقول: " ويقدر في كل مكان ما يليق به، ففي قول الله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (المائدة:١١) ، قدّر وعلى (وقاية الله) ؛معقبا بالقول : " لأن الكف وقاية "[3] . ومما قدر فيه المحذوف

(١) ولم أجده في كتب الأحاديث

(٢) الإشارة :٦.

(٣) المصدر السابق .

اعتمادا على اللفظ ، قوله : "وعلى " كفّ الله المكاره فليتوكل المؤمنون " ، " فتارة يقدر من لفظه ومعناه وتارة يقدر معناه دون لفظه "[1].

٣- **تقدير ما هو أولى .**

مثل تقدير (حرمة الكعبة) في قول الله ﷻ: ﴿ **جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس**﴾ (المائدة :٩٧) ، قال :" قدر أبو علي " نصب الكعبة " ، وقدر بعضهم " حرمة الكعبة " ،مرجحا (حرمة الكعبة) بقوله : " وهو أولى من تقدير أبي علي ، وعلة ذلك عنده : " لأن تقدير الحرمة في الهدي والقلائد والشهر الحرام لا شك في فصاحته ، وتقدير " النصب " فيها بعيد من الفصاحة " [2].

٤- **تقدير الأفصح والأشد موافقة للغرض.**

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.:٤

يؤكد الإمام كثيرا على تقدير الأفصح والأشد موافقة للغرض ، إذ يقول : " كذلك جميع حذوف القرآن من المفاعيل والموصوفات وغيرها لا يقدر إلا أفصحها وأشدها موافقة للغرض ؛ لأن العرب لا يقدرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام كما يفعلون ذلك في الملفوظ به "(١)

ففي قول الله : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ (الحشر :٦) ، قدر فيه فما أوجفتم على **أخذه** أو **حيازته** أو على **اغتنامه** أو على **تحصيله** ، فيقدر من هذه المحذوفات أخفها وأحسنها وأفصحها وأشدها موافقة للغرض في هذه الآية ، فتقدير أخذه ههنا أحسن من تقدير اغتنامه؛ لأنه أخصر .."

وإذا تردد المحذوف بين الحسن والأحسن وجب تقدير الأحسن؛ لأن الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث فليكن محذوفه أحسن المحذوفات كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات" (٢) ، وقال :" ومتى تردد بين أن يكون مجملا أو مبينا فتقدير المبين أحسن" ، نحو قول الله : ﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان في

(١) الإشارة : ٤.

(٢) الإشارة :ص٩.

الحرث﴾ (الأنبياء:٧٨) ، لك أن تقدر في (أمر الحرث) و في (تضمين الحرث) وهو أولى لتعينه والأمر مجمل لتردده بين أنواع "[١] .

ومما يسهم في تحديد المُقدّر المناسب ، البعد عن الاختصار مراعاة للخفة وتجنب الثقل ، كما في تقدير محذوف قول النبي(ﷺ) : " فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام "[٢] ؛ فقد جنح إلى أن تقدير (سفك دمائكم) أحسن من تقدير فإن " صبّ" دمائكم أو " إراقة " ؛ تجنبا لما في الإراقة ثقل التأنيث ، وفي " الصب من " ثقل التشديد" [٣] ، يقول سيبويه : " ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار ، قوله تعالى جدُّه : ﴿واسأل القرية التي كنا فيها ، والعير التي أقبلنا فيها ﴾ (يوسف:٨٢) ، إنما يريد : أهل القرية فاختصر ، وعمل الفعل في القرية ، كما كان عاملاً في الأصل لو كان هاهنا ... ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلانٍ يطؤهم الطريق ، يريد: يطؤهم أهل الطريق[٤] .

---

(١) الإشارة :ص٩.

(٢) صحيح مسلم ، ١٣٠٥/٣

(٣) الإشارة : ٤.

(٤) الكتاب ، سيبويه ، ٢١٣/١.

ومما يحمل عليه تقديره :" تثلب أعراضكم " وعدّه أولى من تقدير " وأذية أعراضكم " ؛ لبعده من تقدير " وانتهاك حرمة أعراضكم " ؛ لما فيه من الطول ؛ ولأن اختصار المحذوفات أولى من إطالتها ، فلا يقدر ما فيه طول إلا عند الاضطرار إلى الإطالة"[١] .

وكثيرا ما تسهم الدلالة الشرعية في تقدير ما هو أولى، يقول :" وكذلك تقدير " وغصب أموالكم " أولى من تقدير " وأخذ أموالكم " ؛ لأن الأخذ منقسم إلى الحلال والحرام ، فتعين هذا التقدير بالشّرع[٢] .

٧- التقدير مراعاة لسياق الخطاب .

اهتم العز بن عبد السلام "بمراعاة حال المتكلم تارة وحال المخاطب أخرى في منهج التقدير المتبع ؛ ولأن السياق القرآني محتمل لكل المعاني ، فقد يتنوع التقدير ، وفق ما يتطلبه سياق الخطاب ، كما في قول الله : ﴿ ولو آمن أهل الكتاب﴾ (آل عمران:١١٠)، إذ لم يذكر متعلق (آمن) هنا ؛ حتى يتسع النص

(١) الإشارة : ٥

(٢) الإشارة ::٥.

لكل احتمالات التقدير ، فإن كان الخطاب مع المشركين ، قدّرت ولو آمن أهل الكتاب (بوحدانية الله) ؛ لأن الكلام مع قوم جحدوا الوحدانية ، وإن كان الكلام مع اليهود قدرنا ولو آمن أهل الكتاب (بدين الله) ، وإن كان مع النصارى جاز أن يقدر آمنوا (بدين الله وبوحدانية الله)، وكذلك في الكفر تقدر في كل مكان ما يليق به، فيقدر في قول الله تعالى : " كيف تكفرون بالله " كيف تكفرون (بقدرة الله) على بعثكم وقد كنتم أمواتا فأحياكم "[١]

ورأى بعض المفسرين أن عدم " ذكر متعلق (آمن) هنا ؛ لأنّ المراد لو اتَّصفوا بالإيمان الذي هو لقب لدين الإسلام وهو الذي منه أطلقت صلة الذين آمنوا على المسلمين فصار كالعلم بالغلبة ، وهذا كقولهم أسْلَم ، وَصَبَأ ، وأشْرَكَ ، وألْحَد ، دون ذكر متعلّقات لهاته الأفعال؛ لأن المراد أنَّه اتَّصف بهذه الصّفات التي صارت أعلاماً على أديان معروفة ، فالفعل نُزّل منزلة اللازم ، وأظهر منه : تَهَوّد ، وتَنَصّر ، وتَزَنْدق ، وتَحَنَّف ، والقرينة على هذا المعنى ظاهرة وهي جعل إيمان أهل الكتاب في شرط الامتناع ، مع أنّ إيمانهم بالله معروف لا ينكره أحد"[٢].

(١) ينظر : التحرير والتنوير ،٣ / ١٩١.

(٢) المصدر السابق.

ومما روعي فيه حال المتكلم حذف القسم قال[١] :" ...ويختلف ما يحذف من القسم باختلاف المقسمين فيقدر في قول فرعون :" لأقطعنَّ أيديكم" فبعزتي لأقطعن أيديكم ؛ لأنه كان لا يقر بالله فيقسم به والذي عهد في عصره قول السحرة : ﴿ فبعزة فرعون إنا لنحن الغالبون ﴾ (الشعراء :٤٤).

ثانيا : منهجه في عرض الأدلة[٢]

نص النحاة على أنه لا حذف إلا بدليل ؛ إذ إنه أبرز أمارات الحذف، وشرطه المعتد به في جميع الحذوف ، يقول ابن السراج : " اعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفي ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا"[٣] ، بل لابدَّ من هذه القرينة في واجب الحذف وجائزه في ما يراه الرضي[٤] .

---

(١) الإشارة :١٤

(٢) ينظر : الإشارة : ٣-٨ .

(٣) الأصول في النحو : ٢٥٤/٢ . وينظر : شرح عيون الإعراب : ١٢٢ .

(٤) شرح الكافية: ٢٧١/١ .

وإنما جُعِل تحقق الدليل على المحذوف شرطاً مجمعاً عليه ، لأن في تقدير ما لا دليل عليه " ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته [١] ولا يؤمن مع تقدير ما لا دليل عليه اللعب بمعاني الكلام لاسيما كلامُ الله تعالى وكلام رسوله ﷺ " فغير جائزٍ صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره إلا بحجةٍ يجب التسليم لها ... فأما الدعاوى فلا تتعذر على أحد"[٢] ، فلو قدَّر مقدِّرٌ مضافاً محذوفاً في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (البقرة :١٨٣) ، فقال : التقدير : كتب عليكم معرفة الصيام ، فنُزِع المضافُ وأقيم المضاف إليه مقامه ، لم يلتفت إلى قوله " لأنَّ العرب إنما تحذف من الكلام ما يدل عليه ما يظهر وليس في ظاهر هذا الكلام . على هذا التأويل . دليلٌ على باطنه "[٣] .

ولأن من جملة الأدلة على الحذف أن لا يستقيم الكلام بدونه ولا يصح المعنى إلا بذكر دليله [٤]؛ فسنعرض في الآتي منهج العز بن عبد السلام في بسط أدلة الحذف وأدلة التقدير ،إذ

---

(١) الخصائص : ٣٦٠/٢ . وينظر : البحر المحيط : ٢٤/٧ .

(٢) جامع البيان : ٣٨٩/٩ .

(٣) تأويل مشكل القرآن : ٢١٩ . وينظر : أمالي المرتضى : ٤٨/٢ ، وبدائع الفوائد : ٥٣٤/٣ – ٥٣٥ .

(٤) الإشارة :٧

عرض ثمانية أدلة سماها أدلة الحذف[١] ، وقسمها قسمين : دليل يرشد إلى المحذوف ، والآخر يسهم في تقديره ، ثمّ حللّ شواهده تبعا لهذا :

أولا : الحذف بدلالة العقل والتعيين بدلالة المقصود الأظهر[٢].

كثيرا ما يلتقي العقل والمقصود الأظهر دليلين يدلان على الحذف والتقدير ، وقد نبه ابن عبد السلام إلى التدليل على وجود الحذف في التراكيب القرآنية ، بدلالة العقل ، مستشهدا بقول الله : ﴿ **حرمت عليكم الميتة** ﴾ (المائدة:٣) ، وقول الله : ﴿ **حرمت عليكم أمهاتكم** ﴾ (النساء:٢٣) ؛ إذ يرى أن العقل يدل على أن ثمة حذفا ؛ إذ لا يصح تحريم الأجرام ؛ لاستحالة تحريم الأم في ذاتها، " لأن شرط التكليف أن يكون الفعل مقدورا عليه، والأجرام لا يتعلق بها قدرة حادثة ، وكذلك لا يتعلق بها قدرة قديمة إلا في أول أحوال وجودها ، فما لا يتعلق به قدرة حادثة ولا إرادة فلا تكليف به"[٣] .

---

(١) المصدر السابق :٣

(٢)المصدر السابق :٣

(٣) الإشارة :٣

ولئن كان العقل في هذه الآيات هو دليل الحذف ، فإن المقصود الأظهر من غرض التحريم ، هو الذي يرشد إلى تقدير المحذوف ، إذ إن تقدير المحذوف في الآيتين السالفتين هو " حرم عليكم **أكل** الميتة و" حرم عليكم **نكاح** أمهاتكم " ؛ لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء أكلها ، والغرض الأظهر من النساء نكاحهن "[1].

وجعل الزركشي التقدير في قول الله : ﴿إنما حرم عليكم الميتة﴾ (النحل :١١٥) ، بدلالة الشرع ، قال : " ومنها أن تدل عليه العادة الشرعية كقوله تعالى: إنما حرم عليكم الميتة ، فإن الذات لا تتصف بالحل والحرمة شرعا، إنما هما من صفات الأفعال الواقعة على الذوات، إذ الأحكام الشرعية تتعلق بالأفعال دون الأعيان[2] ، فعلم أن المحذوف (التناول) و(النكاح)، ولكنه لما حذف وأقيمت الميتة مقامه أسند إليها الفعل وقطع النظر عنه فلذلك أنث الفعل فيه بقوله (حرمت عليكم الميتة).

ووافقه السيوطي في الإتقان بقوله : إن تقدير المحذوف في قول الله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة :٣) ؛ بدلالة

(١) الإشارة :٣ ، وينظر : الإتقان في علوم القرآن : ١٠٨/٣.
(٢) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي :١٠٩/٣.

الشرع ؛ فإن العقل يدل على أنها ليست المحرمة لأن التحريم لا يضاف إلى الأجرام، وإنما هو والحل يضافان إلى الأفعال فعلم بالعقل حذف شيء ، وأما تعينه وهو التناول فمستفاد من الشرع ، بدلالة قول النبي (ﷺ): "إنما حرم أكلها"[١] لأن العقل لا يدرك محل الحل ولا الحرمة"[٢].

ثانيا : <u>الحذف والتعيين بدلالة العقل وحده</u>[٣].

سبقت الإشارة إلى أن العقل من أقوى الأدلة المعتد بها على الحذف؛ لاستحالة صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف ، ولئن كان العقل يدل على أصل الحذف تارة من غير دلالة على تعيينه، بل يستفاد التعيين من دليل آخر كدلالة المقصود الأظهر على التعيين في قول الله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة :٣) ؛ فإنه يدل على الحذف والتقدير في كثير من التراكيب القرآنية تارة أخرى ، كما في قول الله : ﴿ **وجاء ربك**﴾ (

(١) صحيح البخاري ، ٥٤٣/٢، وفي الحديث الذي رواه البخاري : " عنَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ فَقَالَ هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا قَالُوا إِنَّهَا مَيِّتَةٌ قَالَ إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا "

(٢)الإتقان في علوم القرآن ،١٩٥/٣.

(٣) الإشارة : ٤ وينظر : البرهان في علوم القرآن ،:١٠٩/٣.

الفجر : ٢٢) ، وتقديره : "وجاء **أمر** ربك أو **عذاب** ربك أو **بأس** ربك "[١] .

يقول الزمخشري :" فإن قلت : ما معنى إسناد المجيء إلى الله ، والحركة والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة قلت : هو تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه"[٢]

ويقول الزركشي : " ومنها أن يدل العقل عليهما أي ؛ على الحذف والتعيين، كقوله تعالى ﴿ **وجاء ربك** ﴾ (الفجر : ٢٢) ؛ أي أمره أو عذابه أو ملائكته؛ لأن العقل دل على أصل الحذف ولاستحالة مجيء البارئ عقلا لأن المجيء من سمات الحدوث ، ودل العقل أيضا على التعيين وهو الأمر ونحوه "[٣]. ثم قال : " وكلام الزمخشري يقتضي أنه لا حذف البتة فإنه قال هذه الآية الكريمة تمثيل مثلت حاله سبحانه وتعالى في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه"[٤] .

---

(١) الإشارة :٤

(٢) الكشاف ، ٣/٧٥٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن ، ٣ / ١٩٥.

(٤) المصدر السابق نفسه.

ولست أرى في ما قاله الزمخشري إنكارا للحذف في هذه الآية ، في ما ينقله الزركشي ،إذ إن مجيء أمر الله أو عذابه أو ملائكته هو من " ظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه "[1] فلا خلاف بين القولين .

ومن دلالة العقل على الحذف ، قول الله : ﴿ **هل ينظرون إلا أن يأتيَهم الله في ظلل من الغمام** ﴾ (البقرة:٢١٠) ، تقديره ما ينظرون إلا أن يأتيهم **عذاب** الله أو **أمر** الله في ظلل من الغمام ، ومما يعزز القول بالحذف في هذه المواضع ، التصريح بالمحذوف في موضع آخر ،كما في قول الله : ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾ (النحل :٣٣).

ومثله في دلالة العقل على الحذف والتقدير ، قول الله : **فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا** ﴾ (الحشر:٢) ،تقديره فأتاهم **عذاب** الله أو **أمر** الله من حيث لم يحتسبوا"[2] ، وأما المسند إلى الرّب فهو مجاز ، والمراد به : إتيان عذابه العظيم ، فهو لعظم هوله جعل إتيانه مسنداً إلى الآمر به أمراً جازماً ليعرف مقدار عظمته ،

(١) ينظر :الكشاف ، ٣/٧٥٥.

(٢) الإشارة : ٤.

بحسب عظيم قدرة فاعله وآمره ، فالإسناد مجازي من باب: بنى الأمير المدينة ، وهذا مجاز وارد مثله في القرآن.[١] ".

ثالثا : <u>الحذف والتعيين بدلالة الوقوع</u>[٢] .

النوع الثالث من أدلة الحذف عند ابن عبد السلام ، هو الحذف بدلالة الوقوع ، وشاهده قول الله : ﴿ **وما أفاء الله على رسوله منهم** ﴾ (الحشر:٦) ، ويرى الإمام أن تقديره : وأي شيء أفاء الله على رسوله من (**أموالهم**) ، ويدل على هذا المحذوف أن رسول الله (ﷺ) : لم يملك رقاب بني النضير ولم يكونوا من جملة الفيء ، وإن الذي أفاء الله عليهم إنما هو أموالهم"[٣] .

ولما كان الحذفَ عدولا عن الأصل ، فلا يجوز إذن " ترك الظاهر المفهوم من الكلام إلى باطنٍ لا دلالة على صحته "[٤] ولكنَّ " العربَ من شأنها – إذا عرفتْ مكان الكلمة ، ولم

(١) التحرير والتنوير :٥/٢٧٩.
(٢) الإشارة : ٤.
(٣) المصدر السابق : ٤
(٤) جامع البيان : ١/١٥ .

تشكَّكْ أنَّ سامعها يعرف بما أظهرت من منطقها ما حذفت – حذفُ ما كفى منه الظاهر من منطقها "، وحينئذٍ لا بدَّ من داعٍ يدعو إلى تقدير ذلك المحذوف ، فلا يصحُّ تقديرُ شيء ما لم تدعُ إليه الحاجة ، فتلك الحاجة هي الداعية لذلكم التقدير"[1] .

رابعا : <u>الحذف بدلالة العقل والتعيين بدلالة العادة</u>[2] .

من الشواهد القرآنية التي يدل فيها العقل على الحذف أيضا ، مع اختلاف الدليل على التقدير ، قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز : ﴿**فذلكن الذي لمتنني فيه**﴾ (يوسف:)؛ إذ إن العقل يدل على وقوع الحذف في هذه الآية؛ لأنّ اللوم لم يقع على شخص يوسف – عليه السلام– فلم تقل فهو الذي لمتنني قال : " لأن اللوم على الأعيان لا يصح ، وإنما يُلام الإنسان على كسبه وفعله "، والوجه أن التقدير : " لمتنني في حبه " ، بدليل قول النسوة : ﴿ **قد شغفها حبا** ﴾ (يوسف:) ، يقول الطبري : " .. هو الذي لمتنني في حبي إياه، وشغف فؤادي به، فقلتنّ: قد شغف امرأة العزيز فتاها حُبًّا، إنا لنراها في ضلال مبين" ويحتمل أن يكون " لمتنني في مراودته " بدليل قولهن : ﴿ **تراود**

(١) المصدر السابق: ١/١٤٠.

(٢) الإشارة : ٥.

فتاها عن نفسه ﴾ (يوسف:) " ويحتمل أن يكون لمتنني في **شأنه وأمره** " ، فيدخل فيه المراودة والحب. [١]

ويترجح تعين " المراودة " وانتفاء تعيين " الشأن والأمر " بدليل " العادة " ؛ إذ إن " المعتاد " أن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه في العادة ؛ لقهره وغلبته، وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التي يقدر الإنسان أن يدفعها عن نفسه بخلاف المحبة ، أما " الشأن والأمر" فلا يصح تقديرهما لأنهما لو قُدرا لدخلت المحبة فيهما"[٢].

خامسا : <u>الحذف والتعيين بدلالة العادة</u>[٣] .

يقع الحذف في التراكيب القرآنية بدلالة " العادة " ، ويراد بالعادة " أن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف نحو: ﴿ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ ﴾ (آل عمران : ١٦٧) أي ؛ (مكان قتال) ، والمراد مكانا صالحا للقتال وإنما كان كذلك ؛ لأنهم كانوا أخبر الناس بالقتال ويتعيرون بأن يتفوهوا

---

(١) المصدر السابق : ٥

(٢) الإشارة : ٥، وينظر : الإيضاح في علوم البلاغة ، ١٨٥/١.

(٣) المصدر السابق : ٥ –٦، وينظر : البرهان في علوم القرآن :٣ / ١١٠،والإيضاح في علوم البلاغة ، ١٨٥/١.

بأنهم لا يعرفونه، فالعادة تمنع أن يريدوا: "لو نعلم حقيقة" القتال فلذلك قدره مجاهد "مكان قتال" ويدل عليه أنهم أشاروا على النبي صلى الله عليه وسلم ألا يخرج من المدينة[١] ، أرادوا أنّ هذا ليس بقتال بل إلقاء باليد إلى التَّهْلُكَة[٢] .

سادسا : <u>الحذف والتعيين بدلالة السياق</u>[٣] .

نصّ العز بن عبد السلام كثيرا في منهج تقدير محذوفات القرآن على دور السياق في الدلالة على الحذف مرة والدلالة على المُقدّر أخرى ، أما مسلكه في الاستدلال بالسياق ، فقد تتبع كثيرا من المواطن التي عرض لها النحاة ، مدللا على دور السياق فيها .

ففي حذف جواب "لو " قال : وهو ضربان : أحدهما : أن يحذف لدلالة سياق متقدم أو متأخر فلا تمس الحاجة إليه ؛ لأن الغرض حاصل بما دل عليه ، ومن أمثلته ، قول الله :

---

(١) الإشارة : ٦ ، وينظر : الإتقان في علوم القرآن :١٩٦/٣

(٢) التحرير والتنوير : ٣٥٠/٣.

(٣) الإشارة : ٦ .

﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (البقرة :١٧٠) ، وجوابه لاتبعتموهم"[١] .

ومنها : حذف أجوبة القسم ، شريطة أن يكون السياق السابق أو اللاحق دالا عليه ومرشدا إليه ، ومن الشواهد التي عرضها الإمام لحذف أجوبة القسم قول الله : ﴿ ص والقرآن ذي الذكر ﴾ (ص:١) تقديره : لنهلكن أعداءك[٢] ؛ لأنه مردف بقوله : ﴿ كم أهلكنا من قبلهم من قرن ﴾ (ق:٣٦) .

ومن الشواهد التي عرضها قول الله ﴿ق والقرآن المجيد﴾ (ق:١) ، وتقدير الجواب، لتبعثن ، بدليل قول الله : ﴿ ذلك رجع

(١) المصدر السابق: ١٤.

(٢) اختلف النحاة في تقدير جواب القسم في الآية الكريمة ، فرأى بعضهم أن تقديره: " إنه لمعجز " أو " إنك لمن المرسلين " أو "ما الأمر كما يزعمون " وقيل جوابه مذكور فنقل عن الكوفيين والزجاج أن الجواب قوله :(إن ذلك لحق) وفيه بعد ، ونقل عن الأخفش أنه قول الله : (وإن كل إلا كذب الرسل) ، ونقل عن الفراء وثعلب أنه (ص) لأن معناها صدق الله ويرده أن الجواب لا يتقدم، وقيل (كم أهلكنا) وحذفت اللام للطول – ينظر :مغني اللبيب :١ / ٨٤٦

بعيد ﴾ (ق:٣) ، وقيل إن الجواب :" لقد أرسلنا محمدا " بدليل قوله :" ﴿ بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم ﴾ (ق:٢) [١] .

ومن المواطن التي يتجلى فيها دور السياق في دلالته على المحذوف ، حذف الجمل الواقعة في موقع المفعول به ، كقول الله : ﴿ الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى ﴾ (الأعلى:٢) ، وقول الله : ﴿ رزقا من لدنا ولكن أكثرهم لا يعلمون ﴾ (القصص:٥٧) ، تقديره :" لا يعلمون أن الأرزاق المجيبة لهم من عندنا ؛ لغفلتهم عنا ووقوفهم مع الأسباب[٢] ، يقول :" والسياق قد أرشد إلى ذلك[٣] "ص١٢ومنه قول الله : ﴿" لولا أن ربطنا على قلبها لتكون من المؤمنين ﴾ (القصص:١٠) ، تقديره :" لتكون من المؤمنين المصدقين بوعد الله ؛ لأن الله وعدها برده إليها وإرساله إلى خلقه فصدقت بهذا الوعد ، ومما دل عليه السياق كذلك قول الله ﴿ فبصرت به عن جنب وهم لا يشعرون ﴾ (القصص:١١) ، تقديره : " وهم لا يشعرون أنها أخته ؛ لأن السياق دل على ذلك "[٤]

(١) الإشارة :١٥.

(٢) الإشارة :١٤.

(٣) المصدر السابق :١٤.

(٤)المصدر السابق :١٤.

سابعا : الحذف بدلالة العقل والتعيين بدلالة الشرع .

ففي قول الله : ﴿ لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (الممتحنة :٨) ، دل العقل على الحذف فيه ؛ إذ لا يصح النهي عن الأعيان ، وقد جعل العز تقدير المحذوف " الصلة " ، واستدل عليه بدليل شرعي هو قول النبي(ﷺ) لأسماء لما سألته عن صلة أمها وهي مشركة : " صِلي أمّك "[1]، فكان التقدير لا ينهاكم الله عن " صلة " الذين لم يقاتلوكم في الدين إنما ينهاكم الله عن صلة الذين قاتلوكم في الدين أو عن " بر " الذين لكم يقاتلوكم في الدين[2].

ثامنا : الحذف والتعيين بدلالة الشرع .

واستدل عليه بشاهد واحد هو قول الله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ (النساء:٤٣) ، قال : أي ؛

(١) البرهان في علوم القرآن – (٣ / ١١٠)

(٢) الإشارة : ٦

لا تقربوا (مواطن) الصلاة وأنتم سكارى ، وهذا عند من رأى ذلك[١] .

إذ إن من المفسّرين مَن تأوّل الصلاة هنا بالمسجد من إطلاق اسم الحالّ على المحلّ كما في قوله تعالى : ﴿ وصلوات ومساجد ﴾ (الحج : ٤٠)، وفي ما نقل عن ابن عباس ، وابن مسعود ، والحسن أن جماعة من الصحابة كانوا يشربون الخمر ثم يأتون المسجد للصلاة مع رسول الله فنهاهم الله عن ذلك[٢]..

والقرب هنا مستعمل في معناه المجازي وهو التلبّس بالفعل ، لأنّ (قَرُب) حقيقة في الدنوّ من المكان أو الذات يقال : قرب منه بضم الراء وقرِب بكسر الراء وهما بمعنى[٣].وذهب بعض العلماء إلى إنكار الحذف في هذه الآية " وإنّما اختير هذا الفعل دون لا تُصَلُّوا ونحوه للإشارة إلى أنّ تلك حالة منافية للصلاة ، وصاحبُها جدير بالابتعاد عن أفضل عمل في الإسلام ، ومن هنا كانت مؤذنة بتغيّر شأن الخمر ، والتنفير منها ، لأنّ

(١) الإشارة :٧

(٢) ينظر : التحرير والتنوير ، ١٣٣/٤.

(٣) المصدر السابق .

المخاطبين يومئذ هم أكمل الناس إيماناً وأعلقهم بالصلاة ، فلا يرمُقون شيئاً يمنعهم من الصلاة إلاّ بعَين الاحتقار[1].

وصفوة القول في ما يتعلق بالعز بن عبد السلام ومنهجه :

– بدا من خلال منهجه أن العز بن عبد السلام قد بذل جهدا عظيما في تتبع واستقراء الآيات القرآنية موضوع الدراسة ، وهو جهد لم يسبق إليه، فضلا عنه قد استوعب النحو العربي وتفسير القرآن ، وقد أجاد في تحليله بربط النظرية بالتطبيق والمبنى بالمعنى .

– أن جهد العز بن عبد السلام لم يقتصر على الجمع ، بل جاوز ذلك إلى التحليل والتقدير والتدليل ، وإبداء الرأي في كثير من المسائل ، إذ لفت الانتباه لكثير من اللطائف التي لم تخطر على بال كثير من الباحثين.

– يمكننا القول باطمئنان أن العز بن عبد السلام قد أصّل للدارسين الأسس الدقيقة المتبعة في تقدير الحذوفات ، وقد كان في هذا المنهج سباقا ، إذ لم يعتمد في تقديراته على

(١) المصدر السابق .

ما يمليه الذوق الذاتي ، وإنما اختط أصولا علمية يمكن السير عليها ؛ لتجنب كثير من مزالق التقدير ومخاطره.

- كشف منهج العز بن عبد السلام عن الغاية الحقيقية التي وجدت من أجلها الدراسة البلاغية ، بما تتضمنه من عناية بالسياق والمقام والخطاب ، والمؤثرات الخارجية الحافة بالنص ، وما يقوم به البلاغي من توضيح معنى ، أو تتميم نقص أو استدراك أو تصحيح ما يراه خطأ أو دعم ما يراه صوابا ، في سبيل إعادة بناء النص بكل مكوناته .

المصادر والمراجع

(١) الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، ت ٩١١ هـ ، تحقيق : حمد العربي ، ط١ ، القاهرة،(١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م) .

(٢) الإشارة إلى الإيجاز، العز بن عبد السلام، بيروت ، دار المعرفة ، د.ت.

(٣) الأصول في النّحو، ابن السراج، تحقيق:. د. عبد الحسين الفتليّ، بيروت–لبنان، مؤسّسة الرّسالة، (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ، لأبي نصر عبد الوهاب السبكي ، تحقيق دكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، دكتور محمود محمد الطناحي ، نشر دار هجر ، القاهرة ، سنة(١٩٩٢م) .

(٥) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب،(١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م)

(٦) البداية والنهاية للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث ، دار إحياء

التراث الإسلامي ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ،(١٤١٣هـ، ١٩٩٣م).

(٧) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، كريم الخالدي، عمان، ط١، (دار صفاء للنشر،١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧) .

(٨) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ، تحقيق: : هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية،(١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م) .

(٩) جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري ،تحقيق : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١،(١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠م) .

(١٠) الخصائص، ابن جني، تحقيق : محمد على النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢،(١٩٧٣م)

(١١) دلائل الإعجاز، الجرجاني، تحقيق : محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، دمشق، مكتبة سعد الدين، ط٢، (١٤٠٧هـ،١٩٨٧م) .

(١٢) صحيح مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج ، ت (٢٦١ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(١٣) الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلـــويّ، علـــيّ بـــن إبـــراهيم، بيـــروت، دار الكتـــب العلمية،(١٤٠٠هـ،١٩٨٠م).

(١٤) الكتاب، سيبويه، تحقيق : عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل.

(١٥) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الزمخشري (٥٣٨هـــ)، دار إحيـــاء التـــراث العربـــي، بيـــروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

(١٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة ،ط٢، (١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م).

(١٧) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت ٢٠٧ هـ، تصدير : محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، ط٢، (١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠م).

(١٨) معانى القرآن، الأخفش، تحقيق : فائز فارس ، دار البشير ، دار الأمل ، ط ٢ ،(١٤٠١هـ،١٩٨١م) .